

Distr.: General
17 February 2022
Arabic
Original: General

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة التاسعة والأربعون

28 شباط/فبراير - 1 نيسان/أبريل 2022

البند 6 من جدول الأعمال

الاستعراض الدوري الشامل

تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل*

تايلند

إضافة

آراء الدولة موضوع الاستعراض في الاستنتاجات و/أو التوصيات والتزاماتها
الطوعية وردودها

* تصدر هذه الوثيقة من دون تحرير رسمي.



الرجاء إعادة الاستعمال

- 1- تعرب تايلند عن تقديرها للحوار البناء الذي دار مع جميع البلدان وترحب بالتوصيات التي قُدمت خلال الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل التي نُظمت أثناء الدورة التاسعة والثلاثين للفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، المعقودة في 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، كما ترحب بالتقارير التي قدمها أصحاب المصلحة المتعددون إبان تلك العملية.
- 2- وخلال الاستعراض، تحاورت تايلند مع دول أخرى وقبلت فوراً 194 توصية من أصل 278 توصية⁽¹⁾، وأرجأت البت في 84 توصية بغرض مواصلة النظر فيها.
- 3- وفيما بعد، عقدت اللجنة الوطنية المعنية بالاستعراض الدوري الشامل اجتماعات كما عقدت مجموعة تركيز مناقشة للنظر في جميع التوصيات المتبقية بمزيد من التعمق بمشاركة الوكالات المنفذة المعنية. وشمل ذلك تحليلاً دقيقاً للالتزامات تايلند بموجب القانون الدولي، والسياسات الوطنية، وأحوال المملكة والظروف السائدة فيها. ونتيجة لذلك، قررت اللجنة الوطنية المعنية بالاستعراض الدوري الشامل أن تؤيد 25 توصية أخرى من أصل 84 توصية أرجئ النظر فيها. وفي 8 شباط/فبراير 2022، أقر مجلس الوزراء موقف اللجنة من هذه التوصيات المتبقية.

التوصيات المتعلقة بالتصديق على المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان

التوصيات التي تحظى بتأييد تايلند

- 4- فيما يتعلق بالتوصية 3-52، ما انفكت تايلند تعمل في سبيل الانضمام إلى الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري وسن التشريع الذي يمكن من تنفيذه. بيد أنها ترى أنه لا وجود لـ "البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد" المذكور في التوصية. ومن ثم، فإن موقف تايلند يتمثل في تأييد التوصية 3-52، مع الإشارة إلى وجود خطأ في إحالة هذه التوصية إلى البروتوكول الاختياري للاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، وهو بروتوكول لا وجود له.

التوصيات التي تحيط تايلند علماً بها

- 5- لا تزال تايلند تولي الأولوية للوفاء بالتزاماتها الدولية بموجب معاهدات حقوق الإنسان الأساسية السبع، والعديد من البروتوكولات الاختيارية ذات الصلة، فضلاً عن الاتفاقيات الأخرى ذات الصلة، بما فيها اتفاقيات منظمة العمل الدولية، التي تعد تايلند طرفاً فيها. وفيما يتعلق بالتوصيات الداعية إلى التصديق على معاهدات أخرى عدة، تؤيد تايلند أهداف تلك المعاهدات ومقاصدها التي تقوم على مبادئ والتي تهدف إلى حماية حقوق فئات معينة أو قمع جرائم محددة ومنعها. بيد أن الإجراءات الموصى بها تتطلب المزيد من التحليل الشامل والدراسة المتعمقة والتشاور مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، كما تتطلب عمليات تشريعية داخلية لا تتوقع تايلند أن تتمكن من إنجازها بحلول الجولة المقبلة. وبناءً على ذلك، تحيط تايلند علماً بالتوصيات من 4-52 إلى 7-52 والتوصيات من 11-52 إلى 17-52.
- 6- وفيما يتعلق بالتوصيات من 8-52 إلى 10-52 الداعية إلى الانضمام إلى نظام روما الأساسي والاتفاق المتعلق بامتيازات المحكمة الجنائية الدولية وحصاناتها، تحيط تايلند علماً بتلك التوصيات وتفيد بأنها ستواصل متابعة التطورات ذات الصلة بالمحكمة الجنائية الدولية عن كثب، ولا سيما تنفيذ نظام روما الأساسي والتعديلات التي أدخلت عليه في الآونة الأخيرة.
- 7- وتظل تايلند ملتزمة بتعزيز تعاونها الدولي في المسائل الجنائية، وهي مستعدة للنظر في الطلبات الواردة من جميع الدول والمنظمات الدولية، بما فيها المحكمة الجنائية الدولية.

الحقوق المدنية والسياسية

التوصيات التي تحظى بتأييد تايلند

8- تؤكد تايلند من جديد أن الحق في حرية الرأي والتعبير، والتجمع السلمي، هو حق يحميه الدستور التايلندي لعام 2017 والقوانين ذات الصلة، وتشير في الوقت ذاته إلى أن ثمة عقبات تعترض إعمال ذلك الحق. ومن هذا المنطلق، تعترف تايلند مواصلة تعزيز حرية التعبير والرأي وحرية التجمع ضمن حدود القانون وبما لا يؤدي إلى تضارب مع الحقوق والضمانات الأخرى. وسيستمر تحديث القوانين والسياسات ذات الصلة وسيتواصل تحسينها بما يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وبناءً على ذلك، تؤيد تايلند التوصيات 52-54 و 52-55 و 52-82.

التوصيات التي تحيط تايلند علماً بها

- 9- تحيط تايلند علماً بالتوصيات من 52-46 إلى 52-48 ومن 52-50 إلى 52-53 ومن 52-56 إلى 52-68 وبالتوصية 52-83، وذلك من مواقع مواصلتها دعم مبدأ الحفاظ على التوازن في ممارسة الأفراد لحقوقهم من دون المساس بحقوق الآخرين والأمن القومي والنظام العام والصحة العامة.
- 10- وبعض القيود المذكورة في التوصيات هي قيود مؤقتة بطبيعتها فُرضت لاحتواء انتشار جائحة كوفيد-19 حمايةً للسلامة العامة والصحة العامة. ومع تحسن الحالة، سُنخف هذه القيود تدريجياً.
- 11- وعلاوة على ذلك، ستواصل الوكالات المعنية أخذ بعض العناصر المفيدة الواردة في التوصيات بجدية في الاعتبار بينما تسعى تايلند جاهدة إلى تعزيز هذه الحقوق والحريات مع احترام مبدأ الضرورة والتناسب عند فرض أي قيود على ممارستها.

مشروع القانون المتعلق بعمل المنظمات غير الربحية

التوصيات التي تحظى بتأييد تايلند

12- ترحب تايلند، باعتبارها بلداً يعج بالحياة ويستضيف العديد من منظمات المجتمع المدني الدولية والمحلية، بما أبدى من اهتمام بمشروع قانون عمل المنظمات غير الربحية وتؤيد التوصيات من 52-18 إلى 52-22 ومن 25-24 إلى 52-26، لأنها تتماشى مع أولويتنا الوطنية المتمثلة في تهيئة بيئة مؤاتية لمشاركة المجتمع المدني في الشأن العام في مختلف المجالات التي تقضي إلى تنمية البلد اقتصادياً واجتماعياً. ومع ذلك، وبما أن مشروع القانون قيد النظر والتحسين الواجبين وفقاً للعمليات الوطنية، فلا بد من الإشارة أيضاً إلى أنه ينبغي للدول التي تقدم التوصيات أن تتجنب استخدام مصطلحات تتضمن أحكاماً مسبقة ودلالات غير بناءة، مثل كلمة "قمعية" في التوصية 52-19.

التوصيات التي تحيط تايلند علماً بها

13- تحيط تايلند علماً بالتوصية 52-23 المتعلقة بمشروع القانون أعلاه الذي يندرج في إطار جهود الحكومة الرامية إلى إضفاء قدر من الشفافية ووضع إطار رقابي وترويجي أشمل فيما يخص المنظمات غير الحكومية. وبالنظر إلى موافقة مجلس الوزراء على مشروع القانون من حيث المبدأ، إلى جانب العمليات الجاري تنفيذها، فإن من غير المرجح سحب مشروع القانون من العملية التشريعية.

عقوبة الإعدام

التوصيات التي تحظى بتأييد تايلند

14- على نحو ما أُشير إليه في الخطط الوطنية الثانية والثالثة والرابعة لحقوق الإنسان، فإن الحكومة ملتزمة بالمضي صوب إلغاء عقوبة الإعدام. وستتبع تايلند نهجاً تدريجياً في تحقيق هذا الهدف. وبناءً على ذلك، ترحب تايلند بالتوصيتين 52-1 و 52-35 المتعلقة، في جملة أمور، بالتصديق على البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وتؤيدهما لأنهما تتطويان على إجراءات تقتضي التداول بشأن البروتوكول الاختياري والتواصل مع جميع فئات المجتمع من قبيل "النظر" في التصديق على البروتوكول الاختياري و"إنهاء وعي عامة الجمهور".

التوصيات التي تحيط تايلند علماً بها

15- من ناحية أخرى، تحيط تايلند علماً بالتوصية 52-2 والتوصيات من 52-32 إلى 52-34 ومن 52-36 إلى 52-44 لأنها تتطلب جميعها اتخاذ إجراءات فورية لا تتسق مع مرحلة المناقشات الوطنية.

حقوق فئات محددة

التوصيات التي تحظى بتأييد تايلند

16- تؤيد تايلند التوصيات 52-27 و 52-69 و 52-70 و 52-72 و 52-74 و 52-75 والتوصيات من 52-77 إلى 52-79، لأنها تتماشى مع التزامات البلد بموجب القانون الدولي وسياساته الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الفئات المستضعفة. وبالإضافة إلى ذلك، تود تايلند أن تشير إلى أن تأييد التوصيتين 52-27 و 52-72، اللتين تتضمنان مصطلحي "السكان الأصليين" لا يعني قبول انطباق مصطلح "السكان الأصليين" على الأشخاص الذين ينتمون إلى مختلف المجموعات الإثنية في المملكة والذين يشكلون جزءاً لا يتجزأ من الأمة.

التوصيات التي تحيط تايلند علماً بها

17- تحيط تايلند علماً بالتوصية 52-76 لأن الأحكام القانونية المذكورة فيها عُدلت بالفعل ولكن التفاصيل المتعلقة بالعناصر الأخرى ستحتاج إلى مزيد من العمل التشريعي. وتحيط تايلند علماً بالتوصيات 52-71 و 52-73 و 52-80 لأنها لا تتسق مع خططها وأولوياتها في هذه المرحلة.

المثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين والفئات الجنسانية الأخرى

التوصيات التي تحيط تايلند علماً بها

18- على الرغم من اهتمام الحكومة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان للأشخاص من مختلف الفئات، بمن فيهم الأشخاص المنتمون إلى مجتمع الميم والفئات الجنسانية الأخرى، إلى جانب التطورات الأخيرة

في تحديث تشريعات البلد في هذا المجال، والاهتمام الذي توليه لتلك المسألة، فإن تايلند تحيط علماً بالتوصيات من 28-52 إلى 31-52 لأنها تتوسع في عناصر قانونية محددة وتحدد أطراً زمنية ضيقة إلى حد يجعلها لا تتماشى مع الدينامية الحالية للمناقشات الجارية أو غير قابلة للتحقيق خلال الجولة المقبلة. ومع ذلك، ستواصل تايلند جهودها الرامية إلى إحراز تقدم مستمر في هذا المجال.

المدافعون عن حقوق الإنسان

التوصية التي تحظى بتأييد تايلند

19- تؤيد تايلند التوصية 52-84 لأنها تتسق مع ممارسات تايلند ومبادئها الرامية إلى تهيئة بيئة تمكّن المدافعين عن حقوق الإنسان من العمل بأمان ومن الاضطرار بدورهم في المساهمة في جهود الحكومة الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان في البلد.

التوصية التي تحيط تايلند علماً بها

20- تحيط تايلند علماً بالتوصية 52-81 التي تقتضي تعديل مواد من قانون العقوبات غير مدرجة في الخطة التشريعية الحالية للحكومة.

الأمن السيبراني

التوصيات التي تحظى بتأييد تايلند

21- تدرك الحكومة التقدم المحرز في مجال تكنولوجيا المعلومات والتطور الذي يشهده، كما تدرك مدى كثافة استخدام هذه التكنولوجيا، ولا سيما من خلال وسائل التواصل الاجتماعي. وقد اتخذت تدابير لتعزيز وصول الجميع إلى المعلومات وسد الفجوة الرقمية التي لا تزال قائمة. غير أنه لا بد من الإشارة إلى ضرورة اتباع نهج متوازن يضمن حماية الحق في حرية الرأي والتعبير ويتصدى في الوقت ذاته للأضرار والمخاطر التي يحتمل أن تتجم عن مختلف أنواع الأنشطة الإلكترونية وعن تدفق المعلومات في الفضاء الإلكتروني. وبناء على ذلك، تؤيد تايلند التوصية 52-49 لأنها تتماشى مع النهج المتبع في البلد.

التوصية التي تحيط تايلند علماً بها

22- في الوقت ذاته، ليس بوسع تايلند أن تؤيد التوصية 51-1 لأنها تتطلب إلغاء أو تعديل أحكام قانون الأمن السيبراني والقانون الجنائي. بيد أن الحكومة ستواصل كفالة امتثال إنفاذ أحكام هذا القانون للالتزامات البلد بموجب القانون الدولي.

التوصيات الأخرى

23- تحيط تايلند علماً بالتوصية 52-45 لأنها لا تتضمن معلومات كافية تستند إليها الحكومة في اتخاذ الإجراءات اللازمة وتنفيذها، أي أنها تسلط الضوء صراحةً على حالة فرد واحد، ولكنها تقدم معلومات غامضة عن حالات أخرى. ولا تزال تايلند تأخذ على محمل الجد التقارير التي تفيد بحدوث

حالات اختفاء قسري وهي مصممة على اتباع نهج أكثر شمولاً في معالجة مسألة الأشخاص المفقودين معالجةً أشمل، بسبل منها إجراء محاكمات وفق الأصول القانونية وسن ما يلزم من قوانين. -24 وتؤيد تايلند 218 توصية وتحيط علماً بما عدده 60 توصية من أصل 278 توصية تلقتها.

Notes

- ¹ Initially Thailand had immediately supported 194 recommendations. However, Thailand was later on drawn to the attention regarding the clarification for recommendation 51.1 with explicit reference for Thailand to repeal or amend its cybersecurity laws and Penal Code. Thailand, therefore, had to change its position on this recommendation from immediately accepting to note the recommendation.